عدد 51: الخميس 25-6-2026

بانوراما السياسة

إحاطة سياسية دورية

أولاً :الشأن الفلسطيني

يشهد الملف الفلسطيني مرحلة حساسة تتداخل فيها تداعيات الحرب مع مساعي إعادة ترتيب الواقع السياسي والأمني، في وقت يواصل فيه الاحتلال فرض وقائع ميدانية واستيطانية جديدة، بالتوازي مع تصاعد النقاشات حول مستقبل إدارة قطاع غزة. وبين هذين المسارين، تتفاقم الأزمات الإنسانية والاقتصادية، بما يضع الساحة الفلسطينية أمام تحديات متزايدة للحفاظ على وحدة الموقف الوطني وحماية الحقوق الفلسطينية.

في قطاع غزة، واصلت قوات الاحتلال خرق ترتيبات وقف إطلاق النار من خلال عمليات إطلاق النار والقصف المدفعي واستهداف مناطق متفرقة في شمال القطاع ومدينة غزة وخانيونس، ما أدى إلى سقوط شهداء وجرحى. كما استهدفت الزوارق الحربية الإسرائيلية سواحل خانيونس، بينما تعرضت المناطق الشرقية للمدينة لقصف متكرر.

وفي موازاة ذلك، تتواصل الأزمة الإنسانية بالتفاقم، إذ تشير المعطيات إلى أن الاحتلال لا يسمح إلا بدخول ما بين 80 و100 شاحنة مساعدات يومياً، مقابل 600 شاحنة نص عليها الاتفاق، مع استمرار منع دخول الكرفانات ومواد البناء والمستلزمات الضرورية لإعادة الإعمار. وتعيش مئات آلاف العائلات في ظروف بالغة الصعوبة داخل مخيمات النزوح، لا سيما في ظل موجات الحر الشديدة التي حولت الخيام إلى بيئة غير صالحة للحياة.

كما كشفت وزارة التنمية الاجتماعية عن وجود أكثر من 26 ألف أرملة في قطاع غزة نتيجة الحرب، فيما تتواصل معاناة الجرحى والمرضى في ظل انهيار المنظومة الصحية وتراجع القدرة على تقديم الخدمات الأساسية.

أما في الضفة الغربية، فقد كشفت وسائل إعلام إسرائيلية عن استعدادات الجيش لتوسيع عملياته العسكرية خلال الأشهر المقبلة، ولا سيما قبيل الأعياد اليهودية، عبر تعزيز قواته العاملة في الضفة إلى نحو 26 كتيبة عسكرية. وفي الوقت ذاته، تواصل قوات الاحتلال تنفيذ عملياتها العسكرية بصورة يومية، حيث استشهد فلسطينيون خلال

اقتحامات متفرقة في سلفيت وجنين، فيما نفذت قوات الاحتلال حملات اعتقال واسعة طالت عشرات المواطنين في الخليل وبيت لحم ونابلس ومناطق أخرى.

كما واصلت سلطات الاحتلال سياسة مصادرة الأراضي والتوسع الاستيطاني، حيث أعلن وزير مالية الاحتلال سموتريتش تصنيف 465 دونماً من أراضي رام الله والبيرة باعتبارها أراضي دولة، في خطوة تمهد لتوسيع مستوطنة "جفعات هروئيه" وربط الكتل الاستيطانية الكبرى بالقدس المحتلة ضمن مخطط(E1) ، الذي يُنظر إليه باعتباره أحد أخطر المشاريع الهادفة إلى تقويض إمكانية قيام دولة فلسطينية متصلة جغرافياً.

وفي القدس والخليل، وثقت مؤسسات مقدسية تراجعاً حاداً في عدد حراس المسجد الأقصى نتيجة قرارات الإبعاد وسحب التصاريح، فيما شرعت سلطات الاحتلال بإزالة المظلة الموجودة في صحن الحرم الإبراهيمي الشريف، في خطوة اعتبرتها وزارة الأوقاف تمهيداً لتغيير معالمه التاريخية والإسلامية وفرض وقائع جديدة داخله.

سياسياً، تمر المفاوضات المتعلقة بقطاع غزة بمرحلة شديدة الحساسية، بعد أن أعاد نيكولاي ميلادينوف، بالتنسيق مع الاحتلال، وفق ما أكدته حركة حماس، مسار المفاوضات إلى نقطة الصفر من خلال تقديم نسخة جديدة من خريطة الطريق تختلف بصورة جوهرية عن النسخ السابقة التي جرى التفاوض حولها منذ نيسان/أبريل الماضي.

ويتمحور الخلاف الأساسي حول ملف سلاح المقاومة والبنية العسكرية للفصائل الفلسطينية، حيث ترفض فصائل المقاومة ربط مسألة نزع السلاح بوعود سياسية غير ملزمة، أو التعامل مع غزة باعتبارها ملفاً أمنياً وإدارياً منفصلاً عن الضفة الغربية، فيما يصر مجلس السلم العالمي على اعتبار نزع السلاح شرطاً أساسياً لأي مسار سياسي لاحق.

وفي المقابل، تؤكد الفصائل الفلسطينية استعدادها للتعامل بإيجابية مع غالبية بنود الخطة المطروحة، لكنها تشدد على أن أي ترتيبات أمنية يجب أن تكون جزءاً من مسار سياسي واضح يقود إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. كما أكدت حركة حماس استعدادها لتسليم اللجنة الوطنية لإدارة غزة جميع ملفات الحكم، بما في ذلك الملف الأمني، إلا أن تعثر إدخال اللجنة إلى القطاع ما يزال يشكل العقبة الرئيسية أمام تنفيذ هذه الخطوة.

وفي السياق ذاته، كشف رئيس التجمع الوطني للقبائل والعشائر والعائلات الفلسطينية، الدكتور علاء الدين العكلوك، أن الجهات المعنية في غزة جددت التزامها بتسليم الإدارة المدنية والأمنية كاملة للجنة الوطنية، مشيراً

إلى أن جميع الترتيبات الفنية والإجرائية اللازمة قد أُنجزت، وأن تنفيذ الخطوة بات مرتبطاً بالسماح للجنة بالدخول إلى القطاع. كما شدد وجهاء ومخاتير قطاع غزة على ضرورة حماية الجبهة الداخلية والحفاظ على السلم الأهلي، محذرين من محاولات إثارة الفوضى الداخلية واستثمار الظروف الإنسانية الصعبة لضرب النسيج المجتمعي الفلسطيني.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تتفاقم الأزمة المالية الفلسطينية بصورة غير مسبوقة. فقد كشف رئيس الوزراء الفلسطيني محمد مصطفى أن سلطات الاحتلال تحتجز ما يقارب ست مليارات دولار من أموال المقاصة الفلسطينية، إضافة إلى رفضها استلام نحو خمس مليارات دولار من أموال البنوك الفلسطينية، الأمر الذي يؤدي إلى خسائر سنوية تُقدَّر بنحو أحد عشر مليار دولار، ويهدد قدرة السلطة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها المالية والخدمية، ويزيد من تعقيدات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية.

أما على المستوى الداخلي، فتواصل السلطة الفلسطينية خطواتها المنفردة لإعادة تشكيل النظام السياسي الفلسطيني وتفعيل مؤسساته. وفي هذا الإطار، أعلن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني روحي فتوح بدء التحضيرات لانتخاب أعضاء المجلس الوطني في الشتات، فيما جدد نائب رئيس السلطة الفلسطينية حسين الشيخ التأكيد على إجراء الانتخابات التشريعية خلال تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، على أن تتبعها الانتخابات الرئاسية خلال العام القادم.

ثانيا: شؤون العدو الاسرائيلي

يشهد الكيان الإسرائيلي حالة متصاعدة من الاضطراب السياسي والأمني والاقتصادي، في ظل تداعيات الحرب المستمرة على أكثر من جبهة، وتزايد الانقسامات الداخلية حول أداء الحكومة ومستقبل الحرب والعلاقة مع الولايات المتحدة، بالتوازي مع تصاعد التحديات المرتبطة بالاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي.

سياسياً، أنهى رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو مرحلة الإدلاء بشهادته في محاكمته المستمرة منذ أكثر من عام ونصف، بعد عشرات الجلسات التي شكّلت واحدة من أكثر القضايا القضائية حساسية في تاريخ الكيان. ومن المتوقع أن تستمر المحاكمة لسنوات إضافية مع انتقالها إلى مرحلة استدعاء الشهود، بما يبقي الضغوط السياسية والقانونية قائمة على نتنياهو وحكومته.

وفي قطاع غزة، واصل نتنياهو التأكيد على توسيع السيطرة العسكرية الإسرائيلية، معلناً أن الجيش بات يسيطر على نحو 70% من مساحة القطاع، في وقت تتزايد فيه الانتقادات الدولية والداخلية بسبب حجم الدمار والكارثة

الإنسانية الناتجة عن الحرب، واستمرار عجز الحكومة عن تقديم رؤية واضحة لمستقبل القطاع بعد انتهاء العمليات العسكرية.

أما على الجبهة اللبنانية، فقد أعلن وزير الحرب يسرائيل كاتس أن الاحتلال لن ينسحب من المواقع التي يحتلها في جنوب لبنان حتى في حال تعرضه لضغوط أمريكية، في موقف يعكس حجم التوتر القائم بين تل أبيب وواشنطن بشأن مستقبل الترتيبات الأمنية في لبنان. وفي المقابل، كشفت تقارير إسرائيلية عن حالة إحباط متزايدة داخل المؤسسة العسكرية نتيجة غياب رؤية سياسية واضحة للحرب وللتفاهمات الإقليمية الجديدة التي أعقبت مذكرة التفاهم الأمريكية–الإيرانية، وسط شعور متنامٍ لدى أوساط عسكرية بأن الاعتبارات السياسية باتت تقيد حرية الحركة الميدانية للجيش.

وفي ملف الاستيطان، واصل وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير تبني خطاب متطرف يقوم على توسيع عمليات الهدم والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، بالتزامن مع قرارات جديدة بمصادرة أراضٍ في الضفة الغربية وتوسيع البؤر الاستيطانية، في إطار سياسة تهدف إلى تكريس الوقائع الاستيطانية وتعزيز السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة.

وعلى المستوى السياسي الداخلي، أظهرت استطلاعات الرأي الأخيرة تراجعاً ملحوظاً في شعبية حزب الليكود، مقابل صعود رئيس الأركان الأسبق غادي آيزنكوت وحزبه الجديد يشار، الذي بات ينافس نتنياهو مباشرة على رئاسة الحكومة. وتعكس هذه النتائج حالة الاستياء الشعبي من أداء الحكومة خلال الحرب وما بعدها، إضافة إلى تراجع الثقة بقدرة نتنياهو على إدارة الملفات الأمنية والسياسية المعقدة التي يواجهها الكيان.

وفي محاولة للحفاظ على تماسك ائتلافه الحكومي، توصل نتنياهو إلى تفاهمات مع الأحزاب الحريدية قضت بتأجيل حل الكنيست مقابل تمرير سلسلة من القوانين التي تخدم مصالحها، وفي مقدمتها مشروع قانون أساس: دراسة التوراة الذي يساوي بين الدراسة الدينية والخدمة العسكرية، وقانون يمنع اعتقال المتهربين من التجنيد، إلى جانب تعديلات تتعلق بمنظومة الكشروت الدينية. كما وافقت الأحزاب الحريدية على دعم مشروع قانون يهدف إلى تقليص صلاحيات المستشارة القضائية للحكومة، في خطوة اعتبرتها المعارضة جزءاً من مشروع الانقلاب القضائي الذي يسعى نتنياهو إلى استكماله.

وعلى المستوى الأمني، تعكس تصريحات نتنياهو الأخيرة تحولاً لافتاً في العقيدة الأمنية الإسرائيلية، بعدما دعا إلى التحرر من الاعتماد على الولايات المتحدة في مجال التسليح، والعمل على بناء منظومة إنتاج عسكرية

مستقلة. كما أعلن تبني مقاربة أمنية تقوم على المبادرة والضربات الاستباقية بدلاً من الاكتفاء بسياسة الردع التقليدية، مستنداً إلى اعتبارات دينية وتاريخية اعتبرها مبرراً لتوسيع هامش العمل العسكري الإسرائيلي مستقبلاً.

وفي سياق متصل، حذر رئيس جهاز الشاباك دافيد زيني من احتمال تعرض مدينة إيلات لهجوم واسع النطاق يشبه هجوم السابع من أكتوبر، سواء عبر الحدود الأردنية أو من خلال البحر الأحمر، داعياً إلى إعادة تقييم الخطط الدفاعية الخاصة بالمدينة وتعزيز الجاهزية لمواجهة سيناريوهات التهديد المحتملة.

اقتصادياً، أظهرت بيانات بنك إسرائيل استمرار ارتفاع مستويات الديون لدى القطاع الخاص والأسر الإسرائيلية، حيث تجاوز إجمالي ديون القطاع الخاص 2.5 تريليون شيكل، مع تزايد الاعتماد على التمويل المصرفي وارتفاع وتيرة الاقتراض. كما برزت مؤشرات مقلقة تتعلق بأمن الطاقة، بعد تحذيرات رسمية من احتمال تحول الكيان إلى دولة مستوردة للغاز خلال العقدين المقبلين إذا استمرت معدلات الاستهلاك الحالية.

ثالثاً:الشأن العربي

تشهد الساحة العربية حراكاً سياسياً ودبلوماسياً مكثفاً يهدف إلى احتواء تداعيات الحرب الأخيرة وإعادة ترتيب الأولويات الإقليمية، في ظل التحولات التي فرضتها مذكرة التفاهم الأمريكية–الإيرانية وما تبعها من ترتيبات جديدة في ملفات غزة ولبنان وأمن الخليج.

في الملف الفلسطيني، تواصل مصر أداء دورها المحوري في إدارة المفاوضات المتعلقة بقطاع غزة. وقد شدد وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي خلال لقاءاته مع المسؤولين الدوليين وممثلي مجلس السلام على ضرورة تمكين اللجنة الوطنية لإدارة قطاع غزة من ممارسة مهامها داخل القطاع، باعتبارها المدخل الأساسي لضمان الاستقرار وإدارة مرحلة التعافي وإعادة الإعمار.

كما تدفع القاهرة باتجاه فصل الملف الإنساني عن تعثر المفاوضات السياسية المرتبطة بالمراحل اللاحقة، انطلاقاً من قناعة بأن استمرار تدفق المساعدات وتقدم جهود إعادة الإعمار يشكلان شرطاً أساسياً للحفاظ على الاستقرار ومنع تجدد الانفجار الأمني.

وفي لبنان، تتواصل الجولة الخامسة من المفاوضات غير المباشرة بين لبنان والكيان في واشنطن برعاية أمريكية، وسط رهانات متزايدة على إمكانية تحقيق اختراق يساهم في تثبيت وقف إطلاق النار. ويتمسك الجانب اللبناني بضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية المحتلة ووضع جدول زمني واضح لذلك، إلى جانب الإفراج عن الأسرى ومعالجة النقاط الحدودية العالقة.

في المقابل، يطرح الكيان مشروع المناطق التجريبية، القائم على انسحاب محدود من بعض المناطق الجنوبية مقابل انتشار وحدات من الجيش اللبناني تخضع لآليات تدقيق ومراقبة أمريكية، مع احتفاظ الكيان بوجود عسكري في مناطق يعتبرها حساسة أمنياً.

من جهته، جدد الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم تمسك الحزب بالمطالب الخمسة المعلنة، وفي مقدمتها الانسحاب الإسرائيلي الكامل ووقف إطلاق النار وعودة الأهالي وإعادة الإعمار وتبادل الأسرى، مؤكداً أن المقاومة ستواصل التمسك بخياراتها ما دام الاحتلال قائماً.

ميدانياً، تستمر الخروقات الإسرائيلية لاتفاق وقف إطلاق النار في جنوب لبنان عبر عمليات الاستهداف الجوي وإطلاق النار والتهديدات المتكررة للمدنيين، في وقت تتواصل فيه الجهود الدولية لتثبيت الهدوء واستكمال الانسحاب الإسرائيلي من المناطق المحتلة.

وفي تطور لافت، تشير المعطيات إلى إحراز تقدم في المفاوضات المتعلقة بإقامة مناطق نموذجية جنوب الليطاني، بما قد يفتح الباب أمام انسحابات إسرائيلية تدريجية مقابل ترتيبات أمنية محددة، رغم استمرار الخلافات حول آليات التنفيذ والضمانات المطلوبة.

أما الأردن، فيتابع بقلق بالغ تداعيات التطورات الإقليمية، خصوصاً ما يتعلق بالتصعيد الإسرائيلي في الضفة الغربية وجنوب سوريا. وتظهر المؤشرات الرسمية والأمنية الأردنية مخاوف من أن تؤدي السياسات الإسرائيلية الحالية إلى خلق بيئة أمنية أكثر هشاشة على الحدود الأردنية، في ظل التوسع الاستيطاني المتسارع وتزايد نفوذ التيارات اليمينية المتطرفة داخل حكومة الاحتلال.

رابعاً: الشأن الاقليمي

تشهد البيئة الإقليمية مرحلة إعادة تموضع سياسي وأمني واسعة النطاق عقب توقيع مذكرة التفاهم الأمريكية–الإيرانية، التي أنهت أشهراً من التصعيد العسكري المباشر وغير المباشر بين الطرفين، وأعادت رسم أولويات الفاعلين الإقليميين والدوليين في المنطقة. وتُنظر إلى هذه المذكرة بوصفها محطة مفصلية، لا تعكس تسوية شاملة بقدر ما تعبّر عن إدراك متبادل بأن كلفة استمرار المواجهة أصبحت أعلى من كلفة التفاهم المؤقت، الأمر الذي دفع مختلف الأطراف إلى البحث عن صيغ جديدة لإدارة الصراع وضبط مساراته.

وتنص مذكرة التفاهم، التي وُقّعت في إسلام آباد برعاية باكستانية وبدعم قطري وسويسري، على وقف العمليات العسكرية المتبادلة، وإعادة فتح مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية بصورة طبيعية، والشروع في خطوات تدريجية للإفراج عن الأصول الإيرانية المجمدة، إضافة إلى إطلاق مسارات تفاوضية متخصصة تتناول الملفات النووية

والاقتصادية والأمنية. كما تضمنت المذكرة إنشاء لجان فنية مشتركة لمتابعة تنفيذ البنود المتفق عليها ومعالجة الخلافات التي قد تظهر خلال مراحل التنفيذ.

ورغم الأجواء الإيجابية التي رافقت الإعلان عن الاتفاق، فإن عدداً من الملفات الجوهرية ما زال خارج إطار التفاهم النهائي. ففي مقدمة هذه الملفات يأتي البرنامج الصاروخي الإيراني، حيث شددت طهران على أن الصواريخ الباليستية ليست جزءاً من المفاوضات، وأن قدراتها الدفاعية غير قابلة للنقاش، وهو الموقف الذي أكده رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف خلال لقائه الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، عندما اعتبر أن مطالبة إيران بالتخلي عن قدراتها الصاروخية في الوقت الذي تمتلك فيه دول أخرى القدرات ذاتها يمثل ازدواجية في المعايير.

كما يبرز ملف المنشآت النووية الإيرانية بوصفه أحد أكثر الملفات حساسية، إذ ترفض إيران حتى الآن منح الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو أي جهة دولية صلاحيات استثنائية للتفتيش في المواقع التي تعرضت للقصف خلال الحرب الأخيرة، معتبرة أن ذلك يمس سيادتها الوطنية ويكشف معلومات استراتيجية حساسة. وفي المقابل، تسعى الولايات المتحدة والدول الأوروبية إلى الحصول على ضمانات إضافية تتعلق بمستقبل البرنامج النووي، ومستوى التخصيب، وآليات الرقابة.

وفي السياق ذاته، تتواصل الاتصالات بين طهران والعواصم الخليجية بهدف ترجمة أجواء التهدئة إلى ترتيبات عملية تتعلق بأمن الملاحة والطاقة والاستثمار. وقد شهدت الأسابيع الأخيرة سلسلة من اللقاءات والاتصالات السياسية التي هدفت إلى استكشاف فرص التعاون الاقتصادي واحتواء تداعيات سنوات التوتر السابقة، خصوصاً في ظل حاجة مختلف الأطراف إلى استقرار أسواق الطاقة العالمية.

أما تركيا، فقد برزت كأحد اللاعبين الإقليميين الذين أعادوا تموضعهم خلال الأزمة الأخيرة. وكشفت تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن احتمال انخراط أنقرة في الحرب إلى جانب إيران قبل تراجعها عن ذلك، حجم التعقيدات التي أحاطت بالمشهد الإقليمي خلال الأسابيع الماضية. وفي المقابل، تعكس المؤشرات الحالية وجود اتجاه أمريكي نحو إعادة تنشيط الشراكة مع أنقرة، سواء من خلال ملفات الصناعات الدفاعية أو عبر تعزيز دور تركيا داخل حلف شمال الأطلسي، بما يمنحها موقعاً أكثر تأثيراً في ترتيبات ما بعد الحرب.

في المقابل، تتصاعد داخل الكيان مخاوف من أن يؤدي الاتفاق إلى تقليص هامش الحركة الإسرائيلي في لبنان وسوريا، وإلى منح محور المقاومة فرصة لإعادة تنظيم صفوفه.

خامساً :الشأن الدولي

تشهد الساحة الدولية تحولات تدريجية لكنها متسارعة في مقاربة العديد من الدول الغربية للقضية الفلسطينية وللعلاقة مع الكيان، بالتوازي مع اتساع الجدل داخل الولايات المتحدة وأوروبا بشأن مستقبل النظام الدولي ودور القوى الكبرى في إدارة أزمات الشرق الأوسط.

وتعكس هذه التحولات تراجعاً تدريجياً في مستوى الإجماع الغربي التقليدي الداعم للكيان، مقابل تنامي الاعتبارات الحقوقية والإنسانية والقانونية في صياغة السياسات الغربية، لا سيما بعد الحرب الطويلة على غزة وما خلفته من تداعيات إنسانية وسياسية واسعة.

فعلى المستوى الأوروبي، اتخذ المجلس الأوروبي خلال اجتماعاته الأخيرة في بروكسل مواقف أكثر وضوحاً تجاه السياسات الإسرائيلية، داعياً إلى فتح المعابر المؤدية إلى قطاع غزة، وضمان تدفق المساعدات الإنسانية والطبية، وإعادة تحويل أموال المقاصة الفلسطينية، والسماح بحرية عمل المؤسسات الحقوقية والإعلامية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما تتواصل داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي النقاشات المتعلقة بإمكانية فرض إجراءات تقييدية على شخصيات إسرائيلية متهمة بالتحريض أو بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

وفي الأمم المتحدة، تتواصل الضغوط القانونية والحقوقية على الاحتلال عبر تقارير لجان التحقيق الدولية والمحافل القضائية المختلفة. وقد أعادت لجنة التحقيق الدولية المستقلة الخاصة بالأراضي الفلسطينية المحتلة التأكيد على وجود مؤشرات تدعو إلى التحقيق في انتهاكات جسيمة ارتُكبت خلال الحرب، بما في ذلك استهداف الأطفال والمنشآت المدنية، الأمر الذي يعزز مسارات المساءلة الدولية ويزيد من الضغوط السياسية على الحكومة الإسرائيلية.

أما في الولايات المتحدة، فتشهد البيئة السياسية تغيرات تدريجية تتجاوز حدود الخلافات الحزبية التقليدية. فقد أظهرت الانتخابات التمهيدية الأخيرة للحزب الديمقراطي في نيويورك تقدماً واضحاً لمرشحين أكثر انتقاداً للكيان وأكثر تعاطفاً مع الحقوق الفلسطينية، وقد حققت شخصيات من أصول عربية وفلسطينية تقدماً ملحوظاً في الانتخابات المحلية والتمهيدية، بما يعكس تنامي الحضور السياسي لهذه الفئات داخل الحياة العامة الأمريكية، وتزايد تأثيرها في النقاشات المرتبطة بالسياسة الخارجية وقضايا الشرق الأوسط.

وفي الوقت نفسه، تتزايد الأصوات المنتقدة للسياسات الإسرائيلية داخل التيار المحافظ أيضاً، حيث برزت شخصيات مؤثرة مثل تاكر كارلسون وعدد من أعضاء الكونغرس الجمهوريين الذين باتوا يربطون بين الدعم

غير المشروط للكيان وبين استمرار الانخراط الأمريكي المكلف في أزمات الشرق الأوسط، داعين إلى إعادة ترتيب الأولويات الأمريكية والتركيز على التحديات الداخلية والمنافسة مع الصين وروسيا.

اقتصادياً، تواصل الدول الغربية مواجهة تداعيات الحرب الأخيرة على أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد، رغم تراجع المخاوف المرتبطة بإغلاق مضيق هرمز بعد توقيع مذكرة التفاهم الأمريكية–الإيرانية. كما تتابع المؤسسات المالية الدولية بقلق مستويات الإنفاق العسكري المرتفعة التي رافقت الحرب، وما يمكن أن تتركه من آثار على الموازنات العامة والنمو الاقتصادي خلال السنوات المقبلة.

انتهى